

## عمومية الشركة تعدل عن توزيع أرباح 2012 السلطان لمساهمي «الامتياز»: احتفظوا بالسهم.. وعودته قريبة

والمعطيات التالية:  
1- أن توزيع الأرباح سيؤدي إلى تأثير التدفقات النقدية في المجموعة بشكل سلبي مما سيؤثر على القدرة في الحصول على تمويلات مستقبلية، وسيؤثر بشكل مباشر على خططنا بتطوير أدواتنا التمويلية كالمصكوك الإسلامية وغيرها.

2- أن الخيارات المتاحة أمامنا لتوزيع أرباح نقدية لن يتم إلا من خلال بيع بعض الأصول دون قيمتها السوقية العادلة في أوقات اقتصادية غير مواتية، وهو تصرف غير حصيف ويعيد كل البعد عن المهينة ويضعف قدرة الشركة على الحصول على مصادر التمويل وعلى تصويب أوضاع أصولها وإعادة هيكليتها لتكوين محفظة استثمارية متوازنة قادرة على توليد دخل تشغيلي.

3- في ضوء وضع السيولة الحالي فإن الشركة بحاجة للاقتراض لتمكين من توزيع الأرباح النقدية المقررة، وهو ما سينعكس سلباً على نظرة البنوك والمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني فضلاً عن الجهات الرقابية فيما يتعلق بإدارة الشركة لواردها المالية إضافة إلى أنه يتعارض مع أسس حوكمة الشركات.

4- سيؤثر توزيع الأرباح من الفجوة التمويلية في الشركة وسيضعف من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين والمؤسسات المالية ما سيؤثر سلباً على سمعتها المهنية والاستثمارية.

5- سيؤدي توزيع الأرباح إلى اضطراب الشركة في عدم توفير السيولة اللازمة لتنفيذ خططها والتزاماتها بتطوير أعمالها وخطط التوسع في شركاتها التابعة والزميلة وتحويلها للربحية. واختتم السلطان قائلاً إن القرار الذي اتخذته الشركة على الرغم من صعوبته، إلا أنه سيبيح رسالة إيجابية للمؤسسات ذات العلاقة وسيشهد المزيد من التعاون والشفافية مع المساهمين.



(هاني عبدالله)

خالد سلطان بن عيسى مترشح الجمعية العمومية

دينار كما في 2013/9/30، وهذا جزء لا يستهان به منها يستحق لمدد وأجال قصيرة الأمد، هذا عدا المطلوبات والالتزامات الأخرى تجاه الغير التعاقدية والاستشارية والقانونية، والتي بلغت في إجمالها مبلغ (600,000) دينار لصالح أحد الموظفين الذين تم التعاقد معهم.

4- لقد سعت الشركة قبل تولينا دفعة الإدارة للحصول على تمويل خارجي بقيمة (150,000,000) دولار وهي تعادل 42,450,000 دينار، ولو تمت هذه الصفقة كانت ستزيد من الفجوة التمويلية وستحمل الشركة أعباء إضافية أخرى، ومنها مصاريف الترتيب والاستشارات للصفقة بقيمة تصل إلى 4,351,000 دينار، هذا عدا تكلفة التمويل السنوي المترتبة عليها والتي كان سيوجه جزء كبير منها لسداد الأرباح السنوية والتزامات أخرى قد لا تصب في صالح إعادة ترتيب أوضاع الشركة، بالإضافة إلى أن طبيعة عقود هذه الصفقة قد تواجه إشكالات شرعية وعدم الالتزام بالنظرة وقواعد حوكمة الشركات، وهو ما يعد مخالفة لنهج الشركة المتميز بأحكام الشريعة وقوانين الجهات الرقابية في حوكمة الشركات.

أثار التوزيع النقدي وأشار السلطان إلى الدراسة المتأنية التي توصل إليها مجلس الإدارة بعد الاطلاع على الموضوع من جميع جوانبه وحيثياته وبعد تقييم الوضع الحالي والمستقبلي من واقع سجلات الشركة الحقائق

السابق التي التحفظ على هذا القرار وتبنيته بشكل رسمي في محاضر اجتماعات الإدارة.

دراسة منهجية

وأضاف السلطان أن مجلس الإدارة قام بدراسة منهجية وعلمية حول توزيعه الأرباح النقدية من كل جوانبه وشفافية تامة للتوصل للقرار المناسب الذي يخدم الشركة ومصالحها وحقوق مساهميها، ومن هذا المنطلق هناك حقائق تتعلق بهذا الشأن وهي:

1- اعتمد مجلس الإدارة السابق في اجتماعه رقم (24) الدورة الثانية بتاريخ 2013/3/13 الموافقة المبدئية على توزيع أرباح بنسبة (7%) لكل سهم على الرغم أن الرصيد النقدي المتاح في حينه بلغ أقل من 1,500,000 دينار، كما تم تأييد هذا القرار في اجتماع مجلس الإدارة رقم (25) الدورة الثانية بتاريخ 2013/5/23 على الرغم من أن الرصيد النقدي المتاح في حينه بلغ 239,700 دينار فقط لا غير.

2- عند انعقاد الجمعية العمومية التي تم إقرار التوصية فيه بلغت خسارة الشركة نحو (5,800,000) دينار كما في 2013/9/30 مع وجود جميع الدلائل والتوقعات بأن يزداد هذا الرقم بصورة أكبر في نهاية العام 2013م، وعلى الرغم من ذلك تم إقرار التوصية مع عدم وجود آلية واضحة لتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة، فضلاً عن حجم المعاناة التي واجهت مجلس الإدارة حتى تسلم دفعة الإدارة، مبيناً أن مجلس الإدارة فوجي عند تسلمها بأن الاطلاع على واقع سجلاتها بأن التوصية المقررة من مجلس الإدارة السابق لا يثبت دراستها بشكل منهجي ولا تحاكي واقع السيولة والوضع المالي للشركة ما حدا بالمدير العام

والدائنين وحدهما 57,259,000

57,259 مليون

دينار الالتزامات

المستحقة على

الشركة من

الوكالات لصالح

الدائنين حتى

سبتمبر 2013

توزيع الأرباح لن

يتم إلا من خلال

بيع بعض الأصول

دون قيمتها

السوقية العادلة

محمود فاروق

ووجه رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية خالد سلطان نصيحة لحاملي سهم الامتياز بضرورة الاحتفاظ والتمسك بالسهم وعدم بيعه أو التفرط توجيهاتهم السابقة بشأن بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، حيث أشار محضر الاجتماع المذكور إلى أن بعض اصحاب السياسة ذكروا أن «عدم حدوث تغير واضح في التوقعات الاقتصادية يجب أن يدفعنا إلى الافتراض بوجود» استمرار تخفيض التخصيف الكمي بـ10 مليارات دولار شهرياً، وقد كان لنشر هذا المحضر أثر فوري حيث راجت التكهات وزادت التقلبات وفي وقت بات فيه اتخاذ قرار رفع أسعار الفائدة موضع شك ومع انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات. ولفت التقرير إلى أن مؤشر بيانات المصانع الذي يصدره بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا هذا الشهر هبط إلى أدنى مستوى له منذ ستة، مثيراً المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية للولايات المتحدة، فقد هبط المؤشر المذكور إلى مستوى -6,3 نقاط، مخترقاً خط الـ0,0 (الصفر) للمرة الأولى منذ ثمانية أشهر.

ويعزى الانخفاض الحاد للإنتاج الصناعي إلى برودة الطقس الشديدة خلال الفترة المشمولة بعملية الاستطلاع، وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر قد انخفض بشكل حاد مقارنة بمستواه الذي بلغ 9,4 نقاط في شهر يناير، الأمر الذي فاجأ الأسواق التي كانت تتوقع أن يصل المؤشر إلى 9,2 نقاط لشهر فبراير، أي بانخفاض يبلغ 0,2 فقط. وبين التقرير أن مؤشر الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو، هبط وبشكل غير متوقع، إلى 54,7 نقطة عن مستواه الذي بلغ 56,5 نقطة في يناير. وفي ألمانيا انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي، وبشكل فاق التوقعات، إلى 56,3 نقطة، وفي حين أنه من المتوقع أن يحقق اقتصاد منطقة اليورو ككل خلال سنة 2014، وللمرة الأولى منذ 3 سنوات، نمواً حقيقياً، لا تزال مسيرة التعافي الاقتصادي محفوفة بالمخاطر نظراً لارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات تكاد تكون قياسية ولتدني الضغوط على الأسعار. وقال التقرير إن معدل البطالة في المملكة المتحدة ارتفع، وبشكل غير متوقع، خلال الربع الرابع من السنة الماضية، فيما يشكل دليلاً على أن التحسن في سوق العمل في الفترة الأخيرة قد فقد قوة دفعه، فقد ارتفع عدد البطالين عن العمل على 7,2%، في أول ارتفاع لهذا المؤشر منذ شهر فبراير سنة 2013، مقارنة بـ7,1% في ربع السنة السابق، من جهة أخرى، انخفض عدد الطلبات بالتعويض عن البطالة بـ27,600 مطالبة خلال شهر يناير، وهو رقم يفوق توقعات الاقتصاديين، إلى جانب ذلك، تخلى بنك إنجلترا عن التزامه برفع أسعار الفائدة في حالة انخفاض معدل البطالة دون مستوى 7%.

## «الوطني»: الدولار يتفوق.. واليورو يتأثر

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الدولار عزز موقفه مقابل معظم العملات الرئيسية بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفدرالي أنه سيواصل تقليص عمليات شراء السندات في كل اجتماع، وسجلت العملة الأميركية مكاسب على حساب العملات العالمية الرئيسية بينما تأثر اليورو بالأرقام الاقتصادية التي أعلنت في كل من فرنسا وألمانيا في حين أعلن بنك اليابان عزمه على مواصلة اتباع سياسة التسهيل النقدي، وبدأ اليورو الأسبوع عند مستوى 1,3693، وحقق مكاسب تدريجية خلال بداية الأسبوع، بينما تنامي الشعور مع اليقين بتزايد التكهات في الولايات المتحدة حول قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وواصلت العملة الأوروبية جني المزيد من المكاسب على أثر إعلان وزير المالية الألماني، أن ألمانيا ستبذل مزيداً من الجهود بشأن الاتفاق الثنائي على توفير الدعم لليونان، وارتفعت إلى 1,3773 مقابل الدولار، لكنها عكست اتجاهها لتتهبط إلى دون من مستوياتها الدنيا السابقة على أثر إعلان بيانات التصنيع والإنتاج في كل من فرنسا وألمانيا والتي جاءت مخيبة للأمل، فوصلت إلى 1,3686 وهو أدنى مستوياتها على خلال الأسبوع قبل أن تنقل في نهاية العمل يوم الجمعة عند مستوى 1,3746. بينما خسر الجنيه الاسترليني 200 نقطة أساس مقابل الدولار خلال الأسبوع، وبعد أن بدأ الأسبوع عند مستوى 1,6747، سجل ارتفاعاً محدوداً ووصل إلى 1,6823، وهو أعلى مستوياته منذ أربع سنوات، لكن العملة تعرضت لضغوط مرتفعة مخاوف بأن مسيرة التراجع الاقتصادي ستنتابها مع اتجاه توقعات مبيعات التجزئة إلى التراجع، وقد واصل الجنيه هبوطه على خلفية بيانات اقتصادية ضعيفة وصل معها إلى 1,6613، وهو أدنى مستوياته خلال الأسبوع، قبل أن يقل بحلول نهاية الأسبوع عند مستوى 1,6616. وأشار التقرير إلى أن البنك الياباني كان إحدى العملات التي تكبدت خسر الخسائر خلال الأسبوع الماضي حيث خسر أكثر من 100 نقطة أساس مقابل العملة الأميركية، في بداية الأسبوع تم تبادل العملة اليابانية بسعر 101,80 مسجلة بذلك مكاسب على حساب الدولار يوم الاثنين، لتصل إلى 101,39، إلا أن الين هبط بشكل حاد على أثر إعلان بنك اليابان أن البنك سوف يواصل اتباع سياسة التخفيف النقدي إلى أن يستقر معدل التضخم عند مستوى 2/2، وكان آخر سعر للعملة اليابانية قبل نهاية الأسبوع 102,51، أما الدولار الأسترالي فقد جاء أدناه مما نال أداء الجنيه الاسترليني، حيث شهد تداولات بسع 0,9034 في بداية الأسبوع قبل أن يبدأ تراجعاً تدريجياً مقابل العملة الأميركية الذي حقق مكاسب واضحة منذ بداية الأسبوع، وكان أدنى سعر يبلغه الدولار الأسترالي على الأسبوع هو 0,8937، غير أن العملة الأسترالية استعادت بعض خسائرها على أثر إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن «هناك مزيداً من الدلائل على أن سياسة التخفيف والإبقاء على العملة ضعيفة بدأت تؤثر في الاقتصاد»، الأمر الذي يعني أن البنك المركزي الأسترالي قد يلجأ إلى اتخاذ إجراءات لوقف تراجع العملة الأسترالية، وقد أشار البنك المركزي في اجتماعه الأخير إلى

## ما المشكلة الحقيقية في الأسواق الناشئة؟

الخمس الهشة لا تزال قوية من حيث التحضر والصناعة والقدرة على الحاق بالركب بان استطاعت أن ترفع من دخل الفرد فيها مما حقق ظهور طبقة وسطى أكثر استقراراً، ما نتج عنه زيادة معدلات الانفاق على المستوى المجتمعي وفتح فرص مكاسب جديدة من المساواة ان نجح جميع الأسواق الناشئة في سلة واحدة.

نوريل روبيني الأستاذ في جامعة نيويورك لإدارة الأعمال

لقيمة العملات، وازمة الديون السيادية، والأزمة المصرفية لا تزال منخفضة، حتى في الدول الخمس الهشة، لعدة أسباب، هو أن جميعها لديها أسعار صرف مرتدة كذلك فإن نسب الديون العامة والخاصة على الرغم من ارتفاعها فإنها لا تزال منخفضة مع خطر ضئيل من التعسر عن السداد. ولكن مازال التفاؤل حول الأسواق الناشئة صحيحاً على الأرجح، فالكثير لديها أسس اقتصادية ومالية وسياسات سليمة. وبالنسبة لمعظم الأسواق الناشئة بما فيها تلك

الحد والإصلاحات الهيكلية في الأسواق العالمية خلال العقد الماضي، بل على العكس فكثير منها تبني نهج الدولة الرأسمالية بإعطاء الشركات المملوكة للدولة والبنوك دوراً كبيراً جداً. ففي الواقع فإن فشل العديد من حكومات دول الأسواق الناشئة في تشديد السياسات الاقتصادية يكفي ليقود إلى جولة أخرى من انخفاض قيمة العملة، والتي ستزيد من خطر ارتفاع معدلات التضخم وتعرضها للعجز المالي. ومع ذلك، فإن التهديد

وبدأت دول البريكس «BRICS»، في العودة إلى حقيقة الواقع، فهناك ثلاث منها (البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا) ستحقق نمواً وإن كان أكثر بطئاً من الولايات المتحدة خلال هذا العام، مع ارتفاع إجماليها للمنتج المحلي لاقل من 2,5%، في حين أن الاثنتين الآخرين (الصين والهند) ستشهدان تباطؤاً حاداً في النمو. ففي واقع الأمر إن البرازيل والهند وجنوب أفريقيا أعضاء في مجموعة الخمس الهشة، ولكن تراجع الاحتياطيات السكانية في كل من الصين وروسيا ستقوض احتمالية النمو في أوكرانيا وتايلند.

فستواجه الصين مخاطر إضافية ناجمة عن الطفرة الاستثمارية القائمة على الائتمان، إلى جانب الإفراط في الاقتراض من الحكومات المحلية والشركات المملوكة للحكومة، لما ضعفتها الشركات العقارية لأصول المحافظ المالية للبنوك وبنوك الـظل. فغالبية الفقاعات الائتمانية الكبيرة، عادة ما انتهت مسببة هبوطاً حاداً للاقتصاد، ففي ظل كل هذا فإنه يصعب أن ينجح اقتصاد الصين سالمًا، وخاصة في ظل الإصلاحات الضرورية لإعادة اتزان النمو من الأثر اإخارا وذي الاستثمار الثابت إلى أفريقيا. ويطلق عليها جميعاً اسم «الخمس الهشة»، تعرف بذلك لأن جميعها لديها عجز في حسابها الجاري وانخفاض في معدلات النمو إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم في كل منها، في ظل حالة عدم اليقين السياسي من الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة هذا العام في البعض منها.

ولكن تبقى هناك خمس دول أخرى مهمة – الأرجنتين وفنزويلا وأوكرانيا والمجر وتايلند. أيضا عرضة للخطر. فتوجد في جميعها المخاطر السياسية وحالات عدم الاستقرار السياسي بسبب الانتخابات، بالإضافة إلى السياسات المالية الفعفاضة التي تسببها المخاطر الخارجية، بالإضافة إلى المخاطر السيادية في بعض منها.

إعداد - مدحت فاخوري

الاضطرابات المالية التي عصفت باقتصادات الأسواق الناشئة خلال الأشهر الماضية جاءت عقب إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن تقليص برنامج التيسير الكمي، ومنها أزمة العملة في الأرجنتين، حيث توقفت حكومة الأرجنتين عن التدخل في أسواق العملات خوفاً من خسارة احتياطياتها من العملات الأجنبية، كذلك ظهرت أيضاً البيانات المالية للاقتصاد الصيني ضعيفة، واستمرار حالة عدم اليقين السياسي والاضطرابات في كل من تركيا وأوكرانيا وتايلند.

وتشتمل القائمة على كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا. ويطلق عليها جميعاً اسم «الخمس الهشة»، تعرف بذلك لأن جميعها لديها عجز في حسابها الجاري وانخفاض في معدلات النمو إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم في كل منها، في ظل حالة عدم اليقين السياسي من الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة هذا العام في البعض منها.

ولكن تبقى هناك خمس دول أخرى مهمة – الأرجنتين وفنزويلا وأوكرانيا والمجر وتايلند. أيضا عرضة للخطر. فتوجد في جميعها المخاطر السياسية وحالات عدم الاستقرار السياسي بسبب الانتخابات، بالإضافة إلى السياسات المالية الفعفاضة التي تسببها المخاطر الخارجية، بالإضافة إلى المخاطر السيادية في بعض منها.



المشروعات الكبرى العقارية

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية  
للسنة المالية المنتهية في تاريخ 2011/12/31 والسنة المالية المنتهية في تاريخ 2012/12/31

يسر مجلس إدارة شركة المشروعات الكبرى العقارية ش. م. ك. (مفصلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية والذي تقرر عقدهما في مقر وزارة التجارة والصناعة - بلك 2 - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك يوم الاثنين الموافق 10 مارس 2014 في تمام الساعة 12,00 ظهراً لمناقشة جدول الأعمال التاليين:

أولاً، جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 3- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 4- تصادق على الحسابات الختامية للشركة وبيان حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 6- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 7- الموافقة على اقتراح عدم تخصيص مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 8- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 9- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة لعام 2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.
- 10- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية للشركة لعام 2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

ثانياً، جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 3- سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 4- تصادق على الحسابات الختامية للشركة وبيان حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 6- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 7- الموافقة على اقتراح عدم تخصيص مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 8- تفويض مجلس الإدارة في بيع أو شراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها بقيمتها السوقية حسب ما نص عليه قانون الشركات وعلى ألا تتجاوز مدة التفويض 18 شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو حسب المدة التي يسمح بها القانون.
- 9- الإطلاع على القرار الصادر من هيئة أسواق المال بشأن إلغاء إدراج أسهم الشركة من التداول في سوق الكويت للأوراق المالية ومناقشة أسباب إلغاء الإدراج ومستجدات الوضع المالي للشركة والتدابير التي اتخذها مجلس الإدارة لمعالجة أوضاع الشركة وما اتخذته مجلس الإدارة في شأن ذلك القرار من إجراءات قانونية.
- 10- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- 11- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة لعام 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.
- 12- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية للشركة لعام 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.
- 13- الموافقة على إعطاء جزء من «البيانات المالية المترجمة عن السنوات الماضية وحتى 30/6/2013» و«البيانات الإجمالية» 32,142,372. ك.ك وذلك من خلال ربع أسهم خريزة يبيع 100,797 د.ك لتصبح الخريزة بعد الإطفاء مبلغ 32,041,575 د.ك.

لدا، يرجى التكرم من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة - منطقة القبلة - شارع فهد السالم - برج مركز الصفاة التجاري - الدور التاسع - خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة صباحاً وحتى الثالثة ظهراً وذلك لاستلام بطاقة الدعوة وجدولي أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والسنة المالية المنتهية في 2012/12/31.

هاتف رقم، 22958282

# إعلان

## فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة

بالإشارة إلى تعليمات هيئة أسواق المال رقم (هـ.أ.م./ق.ر.ح.ش/1/2013) بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة، وإلى القرار رقم (24) لسنة 2013 الصادر عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن الضوابط الخاصة بألية الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشخص المرخص له.

تعلن شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع «المركز» عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة في دورته الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولمدة الأسبوعين التاليين له.

فعل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة إرسال نموذج الترشيح وكافة المستندات المطلوبة بإشعار الاستلام على العنوان التالي:

المركز المالي الكويتي «المركز»  
الشرق - شارع أحمد الجابر - برج الفيونرسال - الدور 9

وذلك من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 3 بعد الظهر من الأحد إلى الخميس لتقديمها لهيئة أسواق المال، حيث تخضع جميع طلبات الترشيح للموافقة المسبقة من الهيئة.

علماً بأن نموذج الترشيح متوفر على الموقع الإلكتروني للشركة [www.markaz.com](http://www.markaz.com)

مجلس الإدارة  
985 2224 8000 markaz.com